



القانون في عالم الاقتصاد أهميته ودوره في ضبط السوق والنشاط الاقتصادي

Law in the world of economics its importance and role in controlling the market and economic activity

اسم الباحث: أ.م. د. آريان قاسمي، م.م. ميسم ياسين طارش
جهة الإنتساب: جامعة الأديان والمذاهب قم / طهران

Author's name: Dr. Arian Ghasemi, Assistant. M.M. Maysam Yassin Tarish

Affiliation: University of Religions and Sects, Qom, Iran

E-mail: Dhsdyd57@gmail.com

work type: research paper

نوع العمل العلمي: بحث

discipline: general law , Constitutional public law قانون دستوري - القانون العام

Doi: <https://doi.org/10.61279/4rec4c22>

Issue No. & date: Issue 25 - July 2024

رقم العدد وتاريخه: العدد الخامس والعشرين - تموز - ٢٠٢٤

Received: 24/5/2024

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٥/٢٤

Acceptance date: 28/6/2024

تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٦/٢٨

Published Online: 25 July 2024

تاريخ النشر: ٢٥ تموز ٢٠٢٤

© All rights are reserved to the Journal of the College of Law and Political Science at Aliraqia University

© حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

Intellectual property rights are reserved to the author

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

حقوق النشر محفوظة للناسر (كلية القانون والعلوم

Attribution – NonCommercial - NoDerivs 4.0

السياسية - الجامعة العراقية)

International

نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي

For more information, please review the rights and license

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الحقوق والترخيص



CC BY-NC-ND 4.0 DEED



تاريخ الاستلام ٥/٢٤ تاريخ القبول ٦/٢٨
تاريخ النشر ٢٠٢٤/٧/٢٥

القانون في عالم الاقتصاد
أهميته ودوره في ضبط السوق والنشاط الاقتصادي
Law in the world of economics
its importance and role in controlling the market and
economic activity

أ.م.د. آريان قاسمي
م.م. ميسم ياسين طارش
جامعة الأديان والمذاهب قم / طهران
Dr .Arian Ghasemi ,Assistant
M.m .Maysam Yassin Tarish
Dhsdyd@57gmail.com

المستخلص:

تطوير نظام قانوني ينظم وينشط كافة جوانب الممارسة الاقتصادية ويحمي الفاعلين الاقتصاديين من إساءة استخدام السلطة أو محاولات الانحراف عن العمليات الطبيعية، مثل حماية حقوق الملكية، احترام العقود والمواثيق، قانون المنافسة، تحديد الأسعار حسب السوق إن آليات (العرض والطلب)، التي تحمي المنتجين والمستهلكين، كانت ولا تزال حجر الزاوية.

وبالنظر إلى أداء السوق وفعاليتها من منظور اقتصاد السوق، والذي يعتبر أحد أولويات البلاد، سيعمل الدببة كمنظمين للسوق بعد الانسحاب من النشاط الاقتصادي. ولذلك نحاول من خلال هذه الورقة البحثية التأكيد على أهمية ودور القانون في السيطرة على الأسواق والأنشطة الاقتصادية والتأكيد على اتجاه الفكر المؤسسي نحو فعالية السوق.

[الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، الممارسات الاقتصادية، القانون، النشاط الاقتصادي.](#)

Abstract:

Developing a legal system that regulates and activates all aspects of economic practice and protects economic actors from abuse of power or attempts to deviate from natural processes, such as protecting property rights, respecting contracts and charters, competition law, and setting prices according to the market.

The mechanisms (supply and demand) that protect producers and consumers It was, and still is, a cornerstone.

Considering the market performance and effectiveness from the perspective of a market economy, which is one of the country's priorities, the bears will act as market regulators after withdrawing from economic activity. Therefore, through this research paper, we are trying to emphasize the importance and role of law in controlling markets and economic activities and to emphasize the direction of institutional thought towards market effectiveness.

[Keywords: economics, economic practices, law, economic activity.](#)

المقدمة:

إن تكوين المجتمعات يستلزم التكامل المتناغم بين مكوناتها المتعددة، وتهيئة البيئة الملائمة للنمو والتقدم. وفي ضوء ذلك، تصبح أهمية القانون في المجال العام واضحة، نابعة من الحاجة إلى تنظيم مختلف الآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التحكم في سلوك الأفراد في علاقاتهم وتفاعلاتهم داخل المجتمع. إلا أن إرساء المبادئ القانونية يستمد شرعيته من السلطة التي تحكم، إما من خلال تقنين وتنظيم الممارسات القائمة أو من خلال تصور وإدراك الواقع المحتمل لهذه الممارسات.

ويستند تنفيذ التدابير الرامية إلى تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع على هذه الفرضية. ومع ذلك، فإن التحدي يكمن في ضمان قبول المجتمع للأنظمة القانونية والالتزام بها. ويتأثر هذا القبول بسلطة القانون وشعور الفرد بالانتماء الذي تحكمه آليات وضوابط مختلفة تعزز الولاء للقانون. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان فحص مدى الالتزام بالقواعد القانونية والامتثال لها، وخاصة في مجال الاقتصاد.

وبالتالي يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هو الدور الذي يلعبه الإطار المؤسسي في ضبط السوق والممارسات الاقتصادية؟
- وما هي الآليات التي يتم الارتكاز عليها لبطط سلطة القانون في عالم الاقتصاد؟

فرضية البحث:

يمكن لنا طرح الفرضيات التالية:

- يقدم القانون الإطار التشريعي والقضائي للمجتمعات ويعتبر الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي.
- التطور الاقتصادي مرهون بمدى تطور الإطار المؤسسي ومدى الانصياع لسلطة القانون.

أهمية البحث:

وتكمن أهمية البحث في بيان أهمية القانون في تنظيم السوق والسلوك الاقتصادي، باعتباره محفزاً للنشاط الاقتصادي من خلال حفظ الحقوق وتوفير الفرص وفق إطار مؤسسي.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

١. التأكيد على أهمية الأطر المؤسسية في المجال الاقتصادي.
٢. تناول دور القانون في الممارسة الاقتصادية من خلال ضوابط السوق.
٣. التعرف على بعض التطورات التي شهدتها التفكير المؤسسي في الاقتصاد.

منهج البحث:

لمعالجة الموضوع من مختلف جوانبه وفق الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي في مواطن معينة وفي أخرى اعتمدنا على المنهج التحليلي سعياً منا الوصول إلى نتائج تجيب على الفرضيات المطروحة.

لمعالجة هذا الموضوع ارتأينا التركيز على دراسة المحاور التالية:

- أولاً: القواعد والآليات القانونية للالتزام بالقانون.
- ثانياً: أهمية النظام القانوني في ضبط وتفعيل الممارسات الاقتصادية.
- ثالثاً: التغيير المؤسسي وديناميكية العلاقات الاجتماعية.

أولاً: القاعدة القانونية وآليات الطاعة.

القوانين ليست كلها المعمول بها محترمة أو مفيدة للممارسة الاقتصادية، لذلك لا بد من دراسة القوانين التي تخدم الحياة الاقتصادية وتتوافق مع التنمية الاجتماعية، ولكن قبل تحليل ذلك لا بد من الإجابة على الأسئلة التالية: الأسئلة التالية: قانون ماذا؟ ما هي القواعد، وما هي آليات الالتزام، وما هي العوامل المؤثرة المساهمة في احترام القانون وجعله مقبولاً عند تطبيقه؟

القاعدة القانونية:

يوفر القانون للاقتصاد السياسي المكونات التشريعية والقضائية اللازمة للنظام الاجتماعي. ونتيجة لذلك فإن عدالة مؤسسات الدولة تعد المصدر الأهم للنشاط الاقتصادي لما لها من دور في تشجيع الاستثمار وتفعيل آلياته وحماية مصالحه. ١ القاعدة القانونية وهي إحدى آليات الرقابة الاجتماعية، أي أنها نظام يعمل بشكل فعال على البنية الاجتماعية، لكنه لا يعمل بمفرده، بل يعمل بالتنسيق والانسجام مع مختلف النظم الاجتماعية.

تشير القواعد القانونية إلى التشريعات سواء كانت عرفية أو قانونية، أي القواعد الملزمة التي تتطلب وجود سلطة لمعاقبة من يخالف القواعد. فالسلطة هنا ليست تشريعية ولا ملزمة، ولا تتعلق فقط بنشأة الدولة، بل يمكن لكل سلطة عليا أن تفرض نظاماً معيناً داخل الجماعة، مثل زعيم القبيلة أو زعيم العشيرة.

التشريع لا يعني بالضرورة التدوين. التدوين يدور حول الكلمات. أما التشريع فقد يكون مألوفاً في المجتمعات التي لم تكن لها الكتابة بعد. لكن التدوين كان عملية متقدمة ثقافياً، حيث كانت القواعد القانونية معروفة للجميع في البداية، مثل «القوانين» القديمة لحمورابي، ودراكون، وصولون، والجداول الاثني عشر.

إن القواعد القانونية، باعتبارها عمل الفكر الإنساني الخلاق ونتيجة الإرادة الإنسانية، تهدف إلى تنظيم وتوجيه الأنشطة الإنسانية المختلفة، وإلا ما دامت تدعي تحقيقها 'الخير العام'.

وهذا لا يعني أن القانون فوق الطبقة، أو أنه يعكس مصالح جميع الطبقات، فهذا مستحيل، ما دامت القواعد القانونية ليست إلا انعكاساً لإدراك المجتمع في لحظة معينة، وبالتالي تعكس مصالح فئة معينة. الهيمنة الطبقيّة الخاصة. الطبقة تعني أن القواعد القانونية تعكس التوازن الاجتماعي وطبيعته.

١ محمد حركات، الاقتصاد السياسي والحكمة الشاملة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، ٢٠١٠، ص ٢٠٤.

القواعد القانونية لها ثلاث خصائص: ملزمة وعالمية ومجردة. إلا أن هذه السمات لم تكتمل إلا بعد أن بدأ تطور العلوم القانونية على يد الرومان واستكملها المشرعون في العصر الحديث. وعنصر الالتزام هو الفرق بين القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية، فمن يخالف الأخيرة لا يحتاج إلى عقوبة فورية، ولكن من يخالف الأولى يعاقب فوراً. وفيما يتعلق بالمحتوى، فإن العمومية ملزمة. بالنسبة لجميع أفراد المجتمع، مهما اختلفت حالتهم الاجتماعية، فلا فرق بينهم، وكذلك مجرد نشرها على شكل «مدونة»، تعتبر معروفة للجميع، مثل حمورابي. أما التجريد فهو في الواقع يشير إلى مضمونه، أي لفظه، وعندما لا يكون ضيقاً أو محددًا، فإن أحكامه تنص ٢ على أن يفصل القضاة الجريمة ويتمتعوا بحرية نسبية في التفسير. ويرتبط التجريد بدرجة التقدم في الصياغة القانونية.

آليات الطاعة أو آليات الانصياع للقانون:

عندما يتعلق الأمر بالأفعال التي تكون قانونية ظاهرياً بطبيعتها وذات طبيعة اجتماعية وسياسية بالأساس، فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: كيف يطيع الناس، وكيف يطيع الناس القانون، ولماذا هذه الطاعة، هذه الطاعة؟ الطاعة والطاعة للقانون؟ يلتزم أفراد المجتمع مجموعة متنوعة من القوانين، مثل القانون الوطني والقانون العرفي والشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى القانون التقليدي وقواعد المنظمات التي ينتمون إليها. إنهم ملزمون بقواعد الوقت الذي يعيشون فيه والأماكن التي يزورونها. تشكل كل هذه القوانين قيوداً عليهم، وتقمع ميولهم الطبيعية، وتشكل سلسلة من الحدود التي ليس أمام الناس بموجبها خيار سوى التكيف مع ميولهم وأهدافهم. القانون لا ينظم سلوك الناس، بل يحد من سلوك الناس في نطاق معين، ويتراوح تأثيره على الناس من الإكراه إلى التسامح.

القوانين الوطنية إلزامية ولها قيود صارمة. وتثير طبيعته القسرية سؤاليين رئيسيين: أولاً، لماذا يجب على الناس أن يطيعوا القانون؟ فكيف بهذه الطاعة؟ السؤال الأول يتعلق بمسألة الالتزامات السياسية. وقد عرض له روسو ٣ في قوله: «يولد الإنسان حراً، ولكنه يجد نفسه في كل مكان مقيداً بالسلاسل»، أراد روسو أن يعرف ما الذي يمكن أن يدفع الإنسان إلى اعتبار هذا الوضع مشروعاً، ووجد الإجابة في إحساس الإنسان بالحقوق والواجبات. أما السؤال الثاني فهو يدخل في نطاق علم النفس الاجتماعي حيث يتناول

٢ علي حسني، أوجه الاستبداد والديمقراطية، تاريخية المؤسسات والتحويلات الاجتماعية في العالم القديم، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص: ٢٠-٢١.

٣ علي حسني، مرجع سابق، ص ١٠٣.

الدوافع والحوافز التي تدفع الإنسان إلى الانصياع للقانون. يذكر ج. و. بورجس^٤ في كتابه «قداسة القانون» بأن الناس أقاموا واجب الطاعة على سنيين:

السند الأول: لقد اعتاد الناس على النظر إلى شرعية السلطة باعتبارها القانون الذي تصدره، سواء جاءت هذه السلطة من حق إلهي، أو من حقوق دستورية، أو من اتفاق تعاقدى بين الحاكم والمحكوم.

السند الثاني: إنها عقلانية المحتوى القانوني، أي قيمته الجوهرية كقانون، ومدى مساهمته في نظام القيم الذي يؤمن به الناس.

غالبًا ما يتداخل السندان، مما يجعل من المستحيل التمييز بينهما. يتجاهل هذا البيان الاختلافات الكبيرة في الرأي التي تنشأ حول موضوعية بعض القوانين، ولكن مثل هذه الاختلافات لا تؤدي إلى انتهاك تلك القوانين. كما أنه يتجاهل الاعتراف بشرعية السلطة التي أصدرت القانون، وكذلك شرعية الجهات الأخرى التي تتعارض مطالبها مع القوانين الصادرة سابقا.

لقد اعتاد معظم الناس على إطاعة القانون، لكنهم لا يطيعون جميع القوانين بنفس القدر. يحاولون تجاهل بعض القوانين وتجنب البعض الآخر. في بعض الأحيان يكونون غير مباليين، وفي أحيان أخرى يسود التسامح. لكن بشكل عام، من المرجح أن يكونوا أقرب إلى الامتثال للقانون ما لم يقع حادث أو يتم قمع الاضطرابات الاجتماعية. إن إطاعة القانون عادة، ذكرها أرسطو في مقولته الشهيرة: «ليس للقانون من قدرة على فرض الطاعة إلا قدرة العادة»، العادات هي استجابات لمجموعة من الظروف الاجتماعية ويطيعها الناس لأنهم كائنات اجتماعية أو لأنهم أصبحوا اجتماعيين من خلال التدريب والتوجيه الذي يقدمه لهم المجتمع. وهذا الالتزام هو نتيجة عوامل اجتماعية تساعد على زيادة الالتزام بالقانون. ولذلك لا ينبغي أن نعزو هذه الطاعة إلى اعتبارات سياسية، بل إن الطاعة مطلب عملي في المجال الاجتماعي للنظام برتمته.

ويمكننا أن نلاحظ الاعتبارات الخاصة التي تجبر الناس على الانصياع للقانون، والتي لا تشمل احترام السلطة، أو الشعور بالمسؤولية، أو الخوف من العقوبة الجزية، بل تعود إلى اهتمامهم بمواصلة احترام الآخرين لهم، واهتمامهم باحترام الآخرين. تجنب أن يحترمك الآخرون. الخجل من المعصية، وتقديرهم للمنافع الخاصة التي تأتي معها. يمكنهم تحقيق ذلك من خلال طاعة قوانين خاصة، ورغبتهم في الراحة التي تأتي مع الطاعة، وميولهم الراكدة وتفضيلاتهم للحد الأدنى من المقاومة، ورغبتهم. رتبة العادة. ليست هذه الاعتبارات هي كل ما يجبر الناس على طاعة القانون، بل كل الروابط التي

٤ المصدر نفسه، ص ١٠٣.

تربطهم بالمجتمع، وكل رغباتهم وآمالهم التي تعتمد عليه في تحقيقها، تدفعهم على طريق الطاعة^٥.

وإذا رجعنا إلى المصادر الأصلية للفكر السياسي والاجتماعي نجد الفيلسوف أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) وباعتباره أحد تلامذة أفلاطون، فقد جادل من وجهة نظر واقعية بحتة بأن البشر يبحثون تلقائياً عن السعادة والخير، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال البحث عن... «الفضيلة واللذة» وهي من الأشياء الجميلة التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها. وهكذا، لم يكن أرسطو مختلفاً عن غيره من الفلاسفة الذين اعتبروا السعي لتحقيق السعادة وتحقيقها هو الهدف الأساسي للمساعي الفلسفية. لكن معرفة الخير والعمل به هي معرفة يسعى الإنسان إلى تحقيقها ويتمنى تحقيقها منذ الصغر، ولذلك يولد الإنسان مؤهلاً لعيش الحياة السياسية، أي الحياة الاجتماعية. وبما أنه لا سياسة بدون مجتمع، قال أرسطو في كتابه «الأخلاق...» إن «الإنسان سياسي بالأساس» وأساس هذا العلم السياسي هو ضمان «نظام» المجتمع. ولذلك يعتقد أن دراسة العلوم السياسية تقتضي دراسة المعاملات الإنسانية، أي دراسة الأخلاق. ومن وجهة نظره، فإن الأخلاق جزء من السياسة. إن دراسة الأخلاق تؤدي حتماً إلى البحث عن الفضيلة. الفضيلة إما أخلاقية أو عقلانية، فالفضيلة الأخلاقية هي الفضيلة التي تعود إلى آداب المعاملات، أما الفضيلة الروحية فهي تكتسب بالتعلم واكتساب المعرفة وكشف الحقائق^٦.

إن الانتقال من الأخلاق إلى السياسة عند أرسطو يعني الانتقال من العلم الأدنى إلى العلم الشامل. فإذا كانت الفضيلة مرتبطة بالأفراد، فإن السياسة مرتبطة بالجماعات، أي المجتمع. يعتقد أرسطو أنه بما أن الإنسان متحضر في الأساس، فهو يميل إلى العيش في مجموعات من نفس عرقه وجنسه، ليس فقط لتأمين معيشته الخاصة، ولكن أيضاً للتمتع بكل ما يوفره له القانون والعدالة، والدولة هي الحل. يعني ضمان تحقيق الأفراد لهذا الهدف^٧.

ويتفق خبراء الاقتصاد والسياسة، فضلاً عن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حالياً على أن الفساد مشكلة عالمية، ولكن تأثيره على البلدان النامية أو الناشئة وخيمة ومنهكة. وفي ظل غياب أنظمة تشريعية وقضائية فعالة وعدم احترام القانون، تعاني اقتصادات هذه الدول. ٨ فعلى سبيل المثال تطلعنا تقارير دولية على رأسهم مؤسسة الشفافية الدولية وتؤكد أن مستوى الفساد في إفريقيا بلغ ٢٠ إلى ٣٠

٥ علي حسني، مرجع سابق، ص: ١٠٣.

٦ المصدر نفسه، ص: ١١٨.

٧ علي حسني، مرجع سابق، ص: ١١٨.

8 OluwoleOwoye, Nicole Bissessar: Bad governance and corruption in africa: symptoms of leadership and institutional failure, spinger, vol. 2014 ,11, p 227.

٩. عند تمويل الخدمات الأساسية.

ومن أجل القضاء على كل هذا، تقع على عاتق الدولة مسؤولية تعليم المواطنين الأفراد. وفي هذا الصدد، رأى أرسطو أن الدولة يجب أن تتولى تعليم المواطنين، سواء من الناحية الجسدية أو الأخلاقية. ١٠

ويمكن ملاحظة أن الناس عند الحديث عن القانون يفكرون في سلطة إصدار القوانين، لكن القانون لا يخلق مفهوم المؤسسة، لأن مفهوم المؤسسة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم السلطة القانونية. عندما يصدر قانون من سلطة شرعية، فإننا نتحدث عن مؤسسة، أي من هيئة لها صلاحية إصدار القوانين واتخاذ القرارات ولها القدرة على إجبار الناس على الطاعة، أي أن القانون نفسه له السلطة، عندها يمكننا الحديث عن المؤسسات بدلاً من القوانين المجردة.

ثانياً: أهمية المنظومات القانونية في ضبط وتفعيل الممارسات الاقتصادية.

يلتزم الفكر التنموي بتطوير نظريات وأبحاث مختلفة تعتمد على المفاهيم الكلاسيكية والمدارس الأخرى، ويسعى إلى تقديم حلول فعالة لمشكلة التخلف في الدول النامية، والذي يركز على ثلاثة مكونات أساسية: رأس المال المادي، وتراكم رأس المال البشري، ورأس المال التكنولوجي. يتغير. إلا أن الحقائق الاقتصادية تدحض هذه الشروط الثلاثة، فالأخير موجود في بعض الدول النامية ولكنه لا يحقق الطفرات التنموية المتوقعة، وكأن حجة تفسير التخلف والتطور تقوم على منظور العوامل الجغرافية. وأساس ذلك هو وجود حواجز جغرافية كبيرة تحول دون تحقيق اختراقات تنموية حقيقية. لذا، خذوا مثال دول جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا أو أمريكا الوسطى أو جنوب آسيا، التي لا تستطيع تقديم تفسير علمي دقيق للعلاقة السببية بين التخلف والعوامل الجغرافية، رغم أن هذا التفسير قديم، إلا أنه كلما تم اقتراح تحديثات سيتم إجراؤها مع ظهور قضايا التنمية، حيث من المعروف أن بعض البلدان تتأثر بالظروف المناخية المتدهورة بشدة. فهو يجمع بين أنواع مختلفة من الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل، إلا أن هذه الدول مجهزة بشكل أفضل من الدول الأخرى للتعامل مع هذه العوامل الطبيعية التي لا تساعد على التنمية، بل يجب جعلها أكثر قوة ومرونة للتغلب على هذه الكوارث، وبالتالي تطوير البنية التحتية الهيكلية واستكشاف التقنيات والتقنيات التي تمكنها من إظهار هذه التحديات الطبيعية، على غرار اليابان وأستراليا ودول أخرى تعتبر أمثلة. نظرية العوامل الجغرافية. ومن ثم فإن هذا التفسير قابل للدحض، مما يفتح الباب أمام حالة واسعة النطاق من تفسيرات المنظور المؤسسي في إطار تطور الفكر الاقتصادي الحديث. تحتل مساحة واسعة في العقود الأخيرة.

القانون في عالم الاقتصاد.

ويتضح ذلك من أعمال رودريك وسوبرامانيان و Trebbi ١١ وضمن هذه المجموعة من المحددات، تحتل جودة المؤسسات المرتبة الأولى، بقدر ما تساهم في فعالية الأسواق ودعم النمو الاقتصادي. ومع الاعتراف بأن هذه الآلية متبادلة، يجب أن نقول إن التنمية الاقتصادية، بدورها، تساعد في تعزيز الجودة المؤسسية من خلال زيادة مستوى رفاهية المواطن. ومن ناحية أخرى، قد تؤدي بعض سمات النظام القانوني إلى عثرات وإخفاقات في المنافسة الدولية. ولذلك فإن الانتقادات تستهدف عددا من الإجراءات المتعلقة بالقانون التجاري والمالي وقانون العمل.

11 Bruno Deffains: introduction al'analyse économique des systems juridiques. Revue économique, CAIRN Info., 2007 /06. page 1149.

<http://www.cairn.info/revue-economique-2007-page 6>.



وفقا للعمل الذي نشره عاصم أوغلو وجونسون في عام ٢٠٠٣، فقد أثبتت مسألة جودة النظم القانونية القضائية أكثر من الأعمال الأخرى في عدد كبير من الأعمال في مجال الاقتصاد القياسي. وتظهر هذه القواعد التي تحدد حقوق والتزامات الوكلاء الاقتصاديين في جوهرها. وكما هو مبين في تقرير ممارسة الأعمال السنوي الذي يصدره البنك الدولي، يستكشف التقرير إطار وإطار العلاقة بين التقاليد القانونية ودرجة تطبيق الأنظمة القانونية في جميع مجالات الحياة، وخاصة الاقتصاد. حالة ومستوى التنمية الاقتصادية للبلد. ويبدو أن هذا النهج الذي يتبعه اتجاه (القانون والمالية) يعطي الأولوية للنظام القانوني الأنجلوسكسوني، إذ يتميز الأخير بالبراغماتية، أي أنه يسيطر على الواقع الاقتصادي ويسيطر عليه بترسانة قانونية لا يمكن تجاوزها أو تجاوزها. لا يمكن تجاوزها. تخطي العملية وتعديلها إذا لزم الأمر في إطار تحقيق الانسجام واحترام جميع مصالح الموضوعات الاقتصادية. ١٢

وتظهر مخاطر كبيرة في دراسة الاقتصاد والأنظمة القانونية، مما يعكس التركيز الجديد على المحادثات متعددة التخصصات التي كانت حتى وقت قريب راكدة وكانت الممثل الوحيد لهذا الاتجاه في تحليل تأثير القواعد القانونية على السلوك الفردي.

كانت بداية الافتتاح الكبير في الثمانينيات تهدف إلى تحسين النظام القانوني وجعله يعمل بفعالية من خلال تحليل التفاعلات المعقدة والتفاعلات بين الموضوعات. (المتقاضي، والقاضي، والمحامي والمشرع...). ومع ذلك، حدث تغيير كبير في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما تم اعتماد منظور الاقتصاد الكلي والتجريبي.

تحليل اقتصادي للقانون باستخدام المفاهيم المستخدمة في علم الاقتصاد، مثل العقلانية أو العقلانية التي تحكمها القواعد القانونية وأهم آثار تغيير هذه القواعد، مع اقتراح تفسير للقواعد القانونية التي يتم تقييمها من خلال تأثيرها التحفيزي أو التحفيزي، والتغيرات السلوكية التي تحدث من خلال استجابة المواطنين لهذه الحوافز. فهو يوفر عناصر كافية لتقديم صورة أوضح يمكن على أساسها إصدار الأحكام حول المؤسسات القانونية والإصلاحات المقترحة. وفي الوقت نفسه، فهو يوفر للاقتصاديين أدوات مهمة لفهم القانون. إن فكرة استخدام المفاهيم الاقتصادية لفهم القانون بشكل أفضل ليست جديدة. وهذا تفكير طبيعي عند علماء ديفيد هيوم وآدم سميث، باعتبار أن العلاقة بين القانون والاقتصاد طوال القرن التاسع عشر كانت معطى، بل معطى، كما يتبين من ذلك أن التاريخ الألماني أو المدرسة المؤسسية لا تزال نشطة حتى يومنا هذا. وقد انعكست هذه الآراء بشكل جيد في كتابات ماركس وفيبر في العقود الأولى من القرن العشرين.

منابع ولوج القانون لعالم الاقتصاد ضمن التيارات الفكرية.

تشكلت المدرسة الحالية في أعمال الاقتصاديين الأمريكيين في خمسينيات القرن العشرين، وغالبًا ما يرتبط تاريخ الميلاد شبه الرسمي للتحليل الاقتصادي القانوني المعاصر بتاريخ نشر بحث كواس حول مسألة التكلفة الاجتماعية.

لقد حدد علم الاقتصاد أدوات التحليل والتطبيق لدى الاقتصاديين في النصف الأول من القرن العشرين، خاصة في إطار النماذج الكلاسيكية الجديدة أمثال Samuelson، و Arrow أو Debreu¹³.

وقد غدت هذه الأدوات الجديدة طموح جيل جديد من الاقتصاديين لتطبيقها خارج المجالات التقليدية المخصصة للاقتصاديين، وخاصة في عمل الأسواق. في عام ١٩٣٧، أشار كوس إلى كيفية تفسير مشكلة التنظيم، لأن عملية الإنتاج بأكملها تبدو محكومة بسلسلة من العقود المبرمة بين وكلاء مستقلين. هذه العقود ليست في الواقع أكثر من مجرد شروط وأحكام وبنود تشكل معًا مجموعة معينة من القانون. يعتقد كواس أن اختيار مؤسسة لتنظيم الإنتاج يعتمد على تكاليف المعاملات المرتبطة بهذه العملية، بعد مقارنتها بالخيارات الأخرى الممكنة للمؤسسات.

وبالمثل، يتم إعادة النظر في مسألة طبيعة حقوق الملكية، لأننا نعلم أنه، في هذا المستوى من التحليل، تعتبر هذه المؤسسة بمثابة مسلمة ثابتة يبنى عليها النموذج الكلاسيكي الجديد.

إذا كان من الممكن بناء الحقوق حول الموارد بطرق مختلفة (يمكننا العثور على موارد مفتوحة الوصول، وموارد مملوكة بشكل مشترك، وموارد مملوكة للقطاع الخاص، وموارد يطورها المالك مباشرة، وموارد موجودة في شكل ريع من غيرها... الخ)، فما هي الصيغة التي ينبغي اختيارها من بين هذه الصيغ المختلفة؟ وبما أن الموارد لا تصل تلقائيًا إلى إمكاناتها الكاملة، فإن نوع الملكية المتبع يصبح في غاية الأهمية. لذلك من المهم دراسة المؤسسة المختارة إذا لم تكن مقيدة باعتبارات التحسين التي يستخدمها الاقتصاديون في نماذج السوق الكلاسيكية الجديدة.

الاكتشاف الثالث تم بواسطة ضابط إنفاذ القانون، Calabresi ١٤ وساهم في ظهور وازدهار التحليل الاقتصادي القانوني. وقد أثر هذا الاستنتاج على قواعد المسؤولية المدنية. وجادل كالابريسي بأن هذه القواعد، التي تضع في جميع الأحوال مسؤولية الضرر على الآخرين على عاتق الجاني، وأنه يجب أن يكون قادرًا على التنبؤ بتكاليف أقل من التكاليف الحالية، هي حوافز جيدة تنعكس في مسألة الحيطة والحذر، والتي

13 Bruno Deffains: op. cit. p 1150.

14 Bruno Deffains : op. cit. p 1151.

يحفز كل شيء على تقليل الحوادث. التكاليف وتخصيص التكاليف للحذر والوقاية. ومع العلم أن النظام يقوم على تدخل المحكمة، فلا بد من إضافة التكاليف الإدارية إلى هذه الاعتبارات. ولتحقيق هذه الغاية، يقترح كالابريسي النظر في نظام المسؤولية المدنية على أساس اعتبارات تخفيض مبلغ فئات التكاليف الثلاث.

توفر هذه القراءة ترجمة واضحة تستند إلى الأساس الكلاسيكي للمسؤولية، مثل الإهمال أو السببية أو تعديل عبارة «tout le dommage rien que le dommage» لعبارة «جميع الأضرار والأضرار فقط».

حظيت هذه الأفكار باهتمام كبير من الاقتصاديين وانتشرت بسرعة، لكنها لم تدخل المجتمع القانوني إلا بعد أن نشر البروفيسور ريتشارد بوسنر، الذي أصبح فيما بعد رائداً في اتجاه التحليل الاقتصادي للقانون، ملخصاً قانونياً. الفكرة المركزية لأطروحة بوسنر، دكتوراه في الطب، جامعة شيكاغو، هي كما يلي: يمكن قراءة المؤسسات القانونية الكلاسيكية على أنها تعكس تعظيم الحوافز للسلوك الإداري الجيد، وخفض التكاليف والابتكار، والحفاظ على الكفاءة الاقتصادية. يعد تطوير الأنظمة القضائية والقانون العام أيضاً موضوعاً لنقاش مكثف في الاقتصاد المؤسسي الجديد، حيث يرى بوسنر أن القانون العام يميل إلى توفير حلول فعالة اقتصادياً. ١٥ أما على المستوى المعياري فكل ذلك يمثل توجهات مرغوب فيها. لقد كان لكتاب Posner^{١٦} وله آثار على العالم القانوني، لذلك من المهم أن ندرك أن التحليل الاقتصادي للقانون يتعامل في المقام الأول مع المؤسسات، ما يسمى «مؤسسات القانون العام». حققت العلاقة بين القانون والاقتصاد نجاحاً كبيراً وتحظى باحترام متزايد خارج الولايات المتحدة للأسباب التالية:

أولاً: مع نشر كتاب بوزنر عام ١٩٧٢، أصبح «القانون والاقتصاد» هو الاتجاه الفكري السائد في الأوساط القانونية الأمريكية، وبدأ تطبيق مفاهيم التفكير الاقتصادي في مختلف مجالات القانون المدني أو الجنائي.

ثانياً: إن الجدول الطويل بين الاقتصاديين والحقوقيين في مجال قانون مكافحة الاحتكار الأمريكي قد عزز بالفعل هذا الجهد، لكن الأسباب يمكن العثور عليها في التقليد القانوني، لأنه يمتلك فلسفة خاصة، أي التقليد القانوني. الواقعية. بالنسبة لهذه العائلة من المثقفين، كان جمع وتقييم بيانات الممارسة هو عمق طريقة التفكير القانوني والهدف هو العودة إلى التأثيرات الواقعية للقرارات المستقبلية مع الحفاظ على مزيج السياسات الأكثر فعالية بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها.

١٥ Malcolm Rutherford / ترجمة نادر إدريس التل: المؤسسات في علم الاقتصاد المؤسسية القديمة والجديدة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٧٣.

ولذلك أصبح التحليل الاقتصادي للقانون وسيلة لترجمة وتفسير المفاهيم القانونية المختلفة في بيئة متغيرة. لهذه الأسباب، يتم الاعتراف باقتصاد القانون *économie de droit* على مدى العقود القليلة الماضية، أصبح بسرعة ابتكاراً رئيسياً في الفكر القانوني. ولذلك، يمكن اعتبار الأدبيات حول «القانون والاقتصاد» فرعاً مهماً من الاقتصاد المؤسسي الجديد، الذي يهدف إلى فهم أفضل لطريقة عمل الأنظمة الاقتصادية. ١٨ ونظراً للتغيرات والتعقيدات التي تمر بها أنظمة الإنتاج في مواجهة العولمة والمنافسة، مع انتقالها إلى مجالات اقتصادية أوسع وأكثر تنوعاً، فإن الأهمية المتزايدة للقانون تتطلب تكييف الهياكل القانونية والقضائية مع هذا التطور. ١٩

إن الاهتمام المتزايد بين العاملين في مجال التنمية بالإصلاحات الرامية إلى تطوير وتحسين المؤسسات القانونية والتشريعية التي تضع الأساس للحقوق والدولة القانونية قد اجتذب اهتمام مختلف وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية. برنامج (UNDP) والبنوك العالمية وبعض البنوك الإقليمية. ٢٠

ومع ذلك، تركز معظم الجهود على سن القوانين وإنشاء مؤسسات جديدة بدلاً من تعزيز القدرة على ضمان احترام القواعد القانونية القائمة. فالتنمية مستحيلة دون احترام القوانين والتشريعات. وفي ظل هذه الخلفية، تواجه العديد من البلدان التي تسير على طريق التنمية أنظمة قانونية وتشريعية ضعيفة. ٢١

١٧ في هذا السياق يمكن الإشارة إلى قضية لها علاقة بما أوردناه في اقتصاد القانون هو أنه خلال هذه الفترة حتى التنظيم الذي عرفته الجامعات على مستوى تقسيم وتسمية الكليات كانت تخصص كلية تجمع بين الدراسات الاقتصادية والقانونية تسمى كلية الاقتصاد والقانون، ولعل هذا التنظيم المعمول به في حقول المعرفة خير دليل على أهمية فعالية القانون في الاقتصاد وما أصبح يصطلح عليه فيما بعد بالفكر المؤسسي أو نظرية المؤسسات.

١٨ إيمان الشاعر: الاقتصاد المؤسسي الجديد، مع التركيز على إمكانيات تطبيقه في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري، القاهرة ٢٠٠٧، ص ٥٦.

١٩ محمد حركات، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

20 Morita, Sachiko and zaelke, Durwood: rule of law, good governance, and sustainable development, seventh international conference on environmental compliance and enforcement, Marrakech, Morocco, 15-9 april 2005, p 15.

21 Morita, sachiko and zaelke, Durwood: idem, p 16.

ثالثاً: التغيير المؤسساتي وديناميكية العلاقات الاجتماعية.

تعد إدارة التغيير من أهم المواضيع التي لا يمكن تجاهلها عند تناول قضايا التغيير المؤسسي، حيث أن طبيعة التغيير معقدة نسبيًا، ولها أبعاد سلوكية واجتماعية وسياسية بشرية وغير إنسانية، وتتطلب أبعادًا استراتيجية للعمل، مما يجعل أصبح مفهوم إدارة التغيير من أكثر المفاهيم العلمية والعملية استخداماً في المجال المؤسسي. ومع ذلك، قبل أن تتمكن من استكشاف مسألة التغيير المؤسسي بشكل كامل، يجب علينا أولاً تعريف المؤسسات.

ماهية المؤسسات institutions: تعريفها، مكوناتها وطبيعتها:

لقد اتسمت العقود الأربعة الماضية بتجدد الاهتمام بالمؤسسات، وهو اتجاه يدعمه الاعتراف بدور المؤسسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والذي يختلف باختلاف المناطق والبلدان. ولكن فيما يتعلق بتعريف المؤسسة فقد ذكر ما يلي: M. Aoki^{٢٢} ولا يتفق المحللون المؤسسيون على تعريف واحد، والأهم من ذلك، على كيفية تشكله أو تحوله. ومن هذا المنظور فإن السؤال الذي نقوم بتحليله هو: كيف تعرف المؤسسة المؤسسة؟ هل يمكن العودة إلى القانون، أو إلى الحقوق، أو إلى المنظمات القائمة، أو إلى العقود الموقعة، أو إلى الهياكل المعرفية، أو إلى مزيج يشمل مجموع هذه العناصر؟ ومن هذا المنظور، يمكننا معاينة ما كتبه أوكي في ذلك الوقت: «إن صياغة أي مفهوم، كالمؤسسات inst مثلاً، يتوقف الأمر دون أدنى شك على هدف التحليل»^{٢٣}.

ويتم التعبير عن السلطة من خلال مجموعة من المؤسسات، ولكل منها مؤسساتها الخاصة. فقوة الدم تتوسطها المؤسسات العائلية، والقوة الدينية يشرف عليها رجال الدين، والقوة الاقتصادية تتمثل في طبيعة علاقات الإنتاج، والقوة السياسية تتمثل في طبيعة علاقات الإنتاج. ومن بين آليات الولاء المختلفة، تتمثل قوة المعرفة عمومًا في أجهزة التكاثف، التي تنتج أنظمة القيم وأنظمة المعرفة. (المدرسة، أماكن العبادة، الجامعة...)^{٢٤}. ولذلك تعتبر مشكلة تعريف المفاهيم وتعريفها من المشاكل الأساسية في التحليل الاجتماعي، حيث أن تعدد التعريفات وتداخلها بين المفاهيم الفردية يخلق درجة من الارتباك والارتباك في استخدام هذه المفاهيم. ^{٢٥} بسبب ارتباطها وتأثيرها بالأشكال الأيديولوجية والتنظيمات الاجتماعية والأشكال السياسية لفترة معينة. وهذا هو الحال من ناحية، ومن ناحية أخرى، اتخذ مفهوم المؤسسات أبعاداً مختلفة، واتسعت

^{٢٢} للمزيد من التفصيل أنظر:

Aoki M.: Fondements d'une analyse institutionnelle comparée, traduit par Cahlle E., Albin Michel, 2006, p 14.

23 IDEM: p:15.

^{٢٤} علي حسني: مرجع سابق، ص ١٩.

25 David Nachmias and Chava Nachmias, Research Method in the Social Sciences

(NewYork:St. Martin's Press, 1981), pp. 33-32.

مداه، وحدث تداخل بل واندماج بين مختلف المهن.

أ- تعريف المؤسسات:

يرتبط مفهوم المؤسسة بالعديد من التعريفات حسب المجال الذي يغطيه كل تعريف. ولذلك سنقترح مجموعة من التعاريف المؤسسية القائمة على الأبعاد الاجتماعية والقانونية والسياسية والاقتصادية.

يتم تعريف المؤسسة على أنها «سلوك جماعي يتسم بالدوام والاستمرار في الزمان والمكان، ويهدف إلى تلبية حاجة جماعية تملئها ضرورات تنظيم المجتمع واستمراره». ٢٦

كما تعرف المؤسسات في الأدبيات التطبيقية للاقتصاد على أنها «القواعد التي تحكم اللعبة في المجتمع» بمعنى أنها كل تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر. ٢٧

وهذا يؤدي إلى تكوين هياكل تحفيزية للتبادل بين البشر: سياسية واجتماعية واقتصادية. ومن بين التفسيرات الأخرى، فإن جميع الحوافز تنطوي على مزيج من تكاليف الصرف وضمان التمتع بمكافآت النشاط. ٢٨

ومن أجل جعل تعريف المؤسسات شاملة وشاملة، فإننا نركز على التعريف الذي قدمه البنك الدولي في عام ١٩٩٨، والذي يتوافق مع التعريف الذي نشره دوغلاس نورث في عام ١٩٩٠: «تتكون المؤسسات institutions من مجموع القواعد الرسمية (الدستور، القوانين والإجراءات والنظام السياسي...) وغير الرسمية

(أنظمة القيم والمعتقدات، التمثيليات، المعايير الاجتماعية)، التي تحكم سلوكيات الأفراد والمنظمات، حيث أن هذه الأخيرة تضم مجموعات من الأفراد لهم أهداف مشتركة (المنشآت، النقابات، المنظمات غير الحكومية...). ضمن هذا الإطار، تهيكّل المؤسسات الحوافز التي تؤثر على السلوكيات، وتقدم الإطار المناسب للتبادل الاقتصادي» ٢٩.

“les institutions structurent les incitations qui agissent sur les comportements et offrent un cadre aux échanges économiques”.

٢٦ علي حسني: مرجع سابق، ص ١٩.

٢٧ علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس المؤسسات، مجلة جسر التنمية العدد ٦٠، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، فبراير ٢٠٠٧ ص ٢٠.

٢٨ علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص ٢.

٢٩ البنك العالمي، تقرير سنة ١٩٩٨.

ب - مكوناتها:

ويتضح من هذه التعريفات المختلفة للمؤسسات أنها تستمد أساس بنائها من تخصصات مختلفة، ولكنها جميعا تتدفق في نهر واحد وتلتقي عند نقطة محددة، إذ تمثل المؤسسات آليات الرقابة الاجتماعية التي خلقت للتحكم في سلوك الناس. الأفراد في المجتمع.

ويعتمد هيكل التعريف الأول على البعد الاجتماعي للمؤسسة وكذلك البعد القانوني. يشير النظام بالمعنى القانوني إلى النظام الذي توافق فيه القواعد القانونية أو تفرض على السلوك الفردي في المجتمع من خلال حظره أو السماح به. إن تبلور القواعد القانونية هو نتيجة للتطور الاجتماعي، أي أن المجتمع ينتج القانون، وليس المجتمع المنتج للقانون. ولذلك فإن القواعد القانونية (القوانين) نفسها لا تنظم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، بل على العكس من ذلك، فإن القواعد الأخلاقية (الدين) واحترام العادات والتقاليد تفرض قواعد سلوك معينة، حتى لو لم يكن من يخالفها حاليًا السلطة العقابية تفرض عليهم العقاب. هذه القوة الأخلاقية لها وسائلها وأساليبها الخاصة للحفاظ على فردية وهوية المجموعة.

ويرى موريس ديفيرجيه أن «المجتمع الإنساني له بنية: فهو هيكل أقرب إلى كومة من الحجارة، والمؤسسات هي التي تحدد عمارة هذا الهيكل»، لكنه اعتمد قاموسا للتعريف القانوني للمؤسسات التعريف القانوني الذي وضعه روبرت فرانسيس. ، قاموس روبرت الفرنسي. «جملة الأشكال أو البنى الأساسية في التنظيم الاجتماعي على نحو ما تقررها القوانين أو العادات في جماعة إنسانية» ٣٠ رغم ملاحظته السوسيولوجية العميقة الدالة بأن «هناك عامل رئيسي آخر هو عامل الاستمرار الاجتماعي، إن المؤسسة تبقى زمنا طويلا بعد اختفاء العوامل التي كانت قد ولدا»، ويعني الاستقلالية المؤسسة.

ونخلص إلى أنه وفقا للفقهاء المؤسسي موريس هورو، فإن المؤسسات كمفهوم لا تكفي للاعتراف بها من قبل القانون، أي تعريفا «ماديا»، بل يجب أن يكون لها أيضا بعد أخلاقي، يتم التعبير عنه بأبعاد أخلاقية. مشاعر وتطور الجماعة البعد الاجتماعي. لذلك، فكر في إنشاء تحليل لمؤسساتها. ولذلك تسعى المؤسسات إلى «صياغة وتوحيد السلوكيات الفردية وتقليل الاختلافات لتحقيق عملية التنبؤ والسيطرة والتنسيق بين الأنشطة، وبالتالي ضمان استقرار السلوك «الجماعي». ٣١

إن المؤسسات هي نتيجة احتياجات اجتماعية، أنشأتها واستلهمت منها أنظمة القيم والمعتقدات، أي البنية الثقافية للمجتمع، وما يسود داخلها من تكامل وتداخل. ومع

٣٠ علي حسني: مرجع سابق، ص ١٩.

٣١ المصدر نفسه، ص ١٩.

ذلك، كان لكل مؤسسة استقلالها الذاتي، وكانت الملكية والأسرة متشابكة في المجتمعات القديمة ولكن لم يكن بإمكانهما استبدال بعضهما البعض، وما كان يجمعهما معًا هو المفهوم الأسطوري للمجتمع.

أما التعريفان الثاني والثالث فيعتمدان بشكل رئيسي على البعد الاقتصادي ويرتكزان على البعد القانوني. ومن الناحية القانونية، فهي واحدة من أولى القرائن الأساسية للفكرة، كما ذكرنا سابقًا، ينظر North³³ للمؤسسات على «قواعد اللعبة». كما تعترف بوجود نوعين من المؤسسات: القواعد الرسمية المتمثلة في (القواعد الدستورية وقواعد حقوق الملكية والعقود) والقواعد غير الرسمية المتمثلة في (الأعراف والأعراف). وبالتالي فإن السؤال الأساسي الذي يتضمنه كتاب نورث هو التساؤل عن كيفية تنفيذ المؤسسات؟ ويرتبط ذلك بـ«جاهزية هذه المؤسسات»، أي كيف يمكن تطبيق قواعد اللعبة على أرض الواقع؟ كيف نحث السلطات على القيام بواجباتها؟

من الأهمية بمكان معرفة من أن North قد ميز بين نوعين من الفعالية: بين الفعالية الممنوحة أي المعطاة والكامنة *efficacité allocative* المعترف والمُعتمدة في الأعراف النيوكلاسيكية والمرتبطة بشروط أمثلية باريطو *optimum de pareto*، وبين الفعالية التي يمكن اكتسابها (وهي الفعالية المكتسبة) *efficacité adaptative*.

إن تعريف الشمال للمؤسسات مهم بسبب محتواه الغني، خاصة عندما يُنظر إلى المؤسسات على أنها... «قواعد اللعبة تمع ما، على وجه التحديد، عندما يُنظر إلى المؤسسات على أنها قيود يضعها الأشخاص (الأفراد) من أجل إعطاء شكل أو صورة للتفاعلات، وبعبارة أخرى، لرسم إطار تلك التفاعلات. «33». وأضاف أندريف أنه بهذه الطريقة، يمكن للمؤسسات ضمان الامتثال لقواعد اللعبة في بيئة تتكرر فيها أنواع مختلفة من المعاملات. «تتميز المؤسسات Inst بميزة السلع العمومية حيث ليس للسوق القدرة على تقديمها بفعالية بمفرده» 34.

32 رائد الاقتصاد المؤسسي الجديد I.N.E.auteur significatif de la. في كتاب له يعتبر من أمهات الكتب في هذا المجال ويمثل المرجعية.
33 North D.: institutions, institutional change and Economic Performance, Cambridge Univ. Press, NY. 1990.
34 Andreff V.: économie de la transition, Bréal, Paris, 2007, p: 293.

كما تقسم المؤسسات حسب وظيفتها إلى ثلاث أقسام: ٣٥

مؤسسات تخلق آليات السوق:

وهي الشرط الأساسي والضروري لوجود السوق وتنظيمه حيث هي التي تتولى حماية حقوق الملكية وضمان تنفيذ العقود المبرمة، فغياب هذه المؤسسات يكون سبب في ضعف أداء السوق.

مؤسسات تحقق استقرار السوق:

وهي مسؤولة عن تحسين بيئة السوق وجميع المؤشرات التي تؤثر على بيئة السوق، مثل دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم والحد من اضطرابات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على اتخاذ قرارات المستثمرين وصياغة الاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة الأجل. وتتولى هذه الوظيفة المؤسسات التي تحقق استقرار السوق، مثل البنوك المركزية والخزائن العامة فيما يتعلق بالنفقات العامة وتعديل الأنظمة الضريبية المعتمدة وغيرها.

مؤسسات منظمة للسوق:

ويتعامل مع المؤثرات الخارجية ونقص المعلومات المتاحة للعميل. ومن السمات الأساسية للأداء الجيد من جانب منظمي السوق توفير درجة كافية من اليقين التنظيمي والثقة من خلال وجود البنية التحتية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والخدمات المالية.

وبشكل عام، يمكن القول إن المؤسسين الجدد يعتقدون أن المؤسسات تنشأ بالكامل من «المنطق الاقتصادي». في الواقع، يرى العديد من المنظرين المعاصرين أن ظهور الأنظمة المؤسسية ووظائفها يمكن تفسيره بمنطق خفض تكاليف المعاملات ومراقبة السلوك الانتهازي في العلاقة، سواء كانت أساسية أو محلية. رصيد متكرر. ومع ذلك، فإن أحد المواقف التي تحتاج إلى توضيح هو أن نورث تبنى نهجا كلاسيكيا جديدا في التعامل مع المؤسسات في كتاباته المبكرة، حيث نظر إلى هذه المؤسسات باعتبارها حلولاً فعالة للمشاكل الاقتصادية. ثم تطورت الأمور تدريجياً حتى تخطى أخيراً عن هذا التصور واتخذ الاتجاه المعاكس.

وأكد أن هذه المؤسسات تقوم على السلطة

ces institutions sont fondées sur le pouvoir ٣٦.

35 OCDE centre de développement: l'efficacité institutionnelle et ses déterminants, le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique, 2004, voir site

<http://www.ocde.org/dev/technics> le 2010.25.10.

36 Chavance B.: L'économie institutionnelle, La découverte, 2007: p: 66.

ج- طبيعتها:

أما من حيث طبيعة النظام فهو ذو ديمومة واستمرارية نسبية، فهو لا ينقرض بالموت مثل الأفراد البشرية، وطالما تم تلبية احتياجات المجتمع، فإن النظام سيستمر في الوجود، وهذا يعني تمر عبره سلطات مختلفة، وجسد اجتماعي يتم التعبير عنه من خلال أجهزة تسمى المؤسسات. ومن الجدير بالذكر أن تطور المجتمع يقاس بمدى تكيف مؤسساته مع احتياجات العصر المادية والفكرية الروحية الفعلية والمباشرة، وليس بمفاهيم الخير أو المفاهيم المسبقة. والشر تقدما أو تخلفا.. ٣٧

بالمقابل، إذا كانت فكرة التوليفة بين البنية أو الهندسة المؤسساتية والأداء الاقتصادي تظهر بأنها فكرة يشترك فيها معظم المؤسساتيين المعاصرين، إلا أن North قد ركز على أن «الحوافز» les incitations هي التي تستعمل كوسيط بين المؤسسات inst والأداء الاقتصادي. وانطلاقاً من ذلك فقد ميز North بين «المؤسسات» institutions و«المنظمات» les organisations.

المؤسسات والمنظمات: إظهار الاختلاف لإزالة الالتباس.

من منطلق اقتصادي ومنطق تنموي تعرف المؤسسات على انها « مجموعة الضوابط الرسمية وغير الرسمية التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل المجتمع» ٣٨. ومن الواضح أن هذا المفهوم يختلف بشكل كبير عن التعريف الشائع للمؤسسات المرتبطة بمفهوم التنظيمات أو المؤسسات (الدولة، الوزارة، البرلمان، البنك المركزي وغيرها)، والتي ترمز إلى مجموعة من الأفراد المتعاونين مع بعضهم البعض. في إنتاج شيء ما (سلع وخدمات من شركة، تشريعات من هيئة تشريعية، خدمات دينية: المساجد، إلخ). إذا كانت المؤسسات هي التي تحدد «قواعد اللعبة» في المجتمع، فإن المنظمات هي كيانات مصممة لتحقيق أهداف محددة ضمن إطار مؤسسي محدد.

وينطوي مفهوم المؤسسات على ثلاثة أجزاء مترابطة تتمثل في:

١. القيود الرسمية: وتتمثل في القوانين والتشريعات وما إليها.

٢. القيود غير الرسمية: تتمثل في التقاليد والعرف والعادات.

٣. تفاعل القيود السابقة: تتمثل في تسيير طريقة تعامل الناس.

ترتبط المؤسسات ارتباطاً وثيقاً بالتنمية لما لها من تأثير على تحفيز العملاء

٣٧ علي حسني، مرجع سابق، ص ٢٠.

٣٨ عماد الإمام، المؤسسات والتنمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ٤٢، جوان ٢٠٠٥، ص ٢.

لاستخدام الأصول والموارد الاقتصادية. ولذلك، تحتل «حقوق الملكية» مكانة مهمة في النظرية المؤسسية. تمثل حقوق الملكية حق أي تاجر في استخدام الموارد والأصول والتحكم فيها. يتم تأمين حقوق الملكية من خلال القيود الرسمية مثل القوانين واللوائح والتشريعات، وكذلك من خلال التقاليد والعادات والأعراف داخل المجتمع. وتؤثر حقوق الملكية على التنمية من خلال التأثير بشكل مباشر على تخصيص الموارد والأداء الاقتصادي. وبدون تعريفات دقيقة لحقوق الملكية، ستكون تكاليف إنفاذ هذه الحقوق مرتفعة وبالتالي لن يتم استخدام الأصول على النحو الأمثل. ويؤدي ذلك إلى انخفاض النشاط الاقتصادي، وإهدار الثروة، والإفراط في استغلال الموارد، وزيادة الاضطرابات السياسية والاجتماعية. ولذلك يمكن القول أن المؤسسات، أي القيود الرسمية وغير الرسمية، تؤثر على التنمية من خلال التأثير على حوافز المشاركين في الأنشطة الاقتصادية. ٣٩

ويرى نورث أن هذا هو السبب الذي يجعل «المؤسسات» تحدد قواعد اللعبة، «les règles du jeu»، في حين أن «المنظمات» تحدد أو تمثل اللاعبين، «les joueurs»، وتفاعلهم مسألة مهمة. وانطلاقاً من معنى المؤسسات والمنظمات يمكن القول إن الإطار المؤسسي يحدد ويقيّد ظهور المنظمات، وتصبح المنظمات بدورها مصدراً للتغيرات المؤسسية.

«إن المنظمة التي يتم إنشاؤها تعكس الفرص التي توفرها لها المصفوفة المؤسسية أو الإطار المؤسسي. إذا كان الإطار يكافئ أو القرصنة المؤسسية، ستظهر تنظيمات منشقة، أي تنظيمات تمارس القرصنة، ولكن إذا كافي الإطار المؤسسي النشاط الإنتاجي، فسيتم إنشاء مشاريع لممارسة النشاط الإنتاجي» ٤٠. هذه الملاحظة تقترب من المقابلة التي قام Veblen بين التوجه نحو القرصنة أو التوجه نحو العمل الصناعي أي بين التوجه نحو النصب والاحتيال أو التوجه نحو النشاط الصناعي.

وإذا اتبعنا تمييز نورث بين المنظمات والمؤسسات ودروس نظرية الحوافز، فيمكن القول أنه عندما تكون هناك نسبة رشوة عالية في المجتمع، وخاصة في السوق، أي عندما تكون هناك درجة عالية من الفساد، فإن الفساد بدوره يكون مرتفعاً. «السوق مؤسسة وليس لدى الأفراد أي حافز للاستثمار. ففي مقابل شيء يعرفونه (بسبب تفردهم)، فإنهم ما زالوا يحصلون على رشوة. ومن ناحية أخرى، في حالة توازن الرشوة الضعيف، تصبح السمعة السيئة غالية، أي أن الرشوة مكلفة على صاحبها، وفي هذه الحالة تصبح الرشوة غير مربحة، أي لا جزاء على الرشوة، أو بمعنى آخر لا جزاء على الرشوة، الرشوة للضعفاء، هذه تذكير له Berthelmy J.C ٤١ عام ٢٠٠٦. واستناداً إلى ما تقدم يمكن القول أن

٣٩ عماد الإمام، مرجع سابق، ص ٢.

40 Chavance B.: op. cit, p: 68.

٤١ نقلاً عن: Gwenaëlle Otando: le renouveau des théories du développement, institutions et bonne gouvernance; cahier du Labo. RII, N° 177 MARS 2008, université du littoral côte d'opale: p : 13

أهمية قواعد اللعبة والحوافز تكمن في قابليتها للتنفيذ. نموذج مشابه في تطور سلوكيات البحث عن الريع، يؤدي مرة أخرى إلى حلقات مفرغة cercles vicieux، تم تطويره من قبل Krueger سنة ١٩٩٣ والذي تعرض له Berthelmy سنة ٢٠٠٦.

وعليه يمكن اعتبار أن المؤسسات الجيدة تتميز بثلاث خصائص أساسية ٤٢:

١. التأكد من احترام حقوق الملكية للمقيمين وتشجيع الأفراد على الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية.

٢. يحد من تدخل النخب والسياسيين والمجموعات القوية الأخرى لأنه يمنعهم من الاستيلاء على دخل الآخرين واستثماراتهم أو التلاعب بقواعد اللعبة.

٣. تشجيع الاستثمار، وخاصة في رأس المال البشري، وذلك من خلال تعزيز تكافؤ الفرص أمام معظم أفراد المجتمع للمشاركة في الإنتاج الاقتصادي.

إن عدداً كبيراً من الدول النامية تكافح من أجل التنمية بسبب عدم توافر هذه الشروط، ويخبرنا التاريخ والواقع أن فقدان هذه الشروط هو أحد العوامل الأساسية لاستمرار تخلف هذه الدول:

١. وجود دولة القانون إلا ظاهرياً وبطريقة انتقائية.

٢. حقوق الملكية منعدمة للسواد الأعظم من المواطنين

٣. تمتع النخبة بسلطة سياسية واقتصادية غير محدودة.

٤. وشريحة صغيرة من السكان تحصل على التعليم وعلى القروض وعلى النشاطات الإنتاجية.

وهذا ما يدعو إليه الاقتصاد المؤسسي الجديد، أي أن المؤسسات الفعالة هي تلك التي تؤدي سلسلة من الوظائف التي تؤدي مجتمعة إلى خفض تكاليف المعاملات، وتحسين كفاءة السوق، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وعالي السرعة، فضلاً عن فشل السوق وتشجيعه. من العمل الجماعي. هذه الوظائف هي كما يلي ٤٣:

١. أنظمة قانونية وقضائية فعالة تعزز تنفيذ العقود وكفاءة حل النزاعات.

٢. توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق والمشاركين فيها وجعلها في متناول الجميع.

٤٢ () Daron Acemoglu : causes profondes de la pauvreté : une perspective historique pour évaluer le rôle des institutions dans le développement, revue finance et développement, FMI, juin ٢٠٠٣, p : ٣٠-٢٧.

٤٣ () إيمان الشاعر، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

٣. منع المنافسة وتشجيعها من خلال تسهيل مرور إجراءات الدخول والخروج من الأسواق، وتنفيذ القوانين التي تعزز المنافسة وتمنع الاحتكار.
٤. تسهيل وتقليل تعقيد إجراءات الجهات الحكومية.

خاتمة:

وعلى أية حال، يمكن القول إنه لا مفر من القطيعة مع ممارسات الماضي واستخدام التغيير كآلية للإصلاح. لا شيء من هذا ممكناً ما دام النظام القانوني هو الذي يحدد قواعد التفاعل والسلوك الرقابي (سلوك الأفراد في المجتمع وسلوك النخبة الحاكمة)، والنظام يحدد من خلال الحوافز المسار الذي يجب سلوكه. مشاركة كافة القوى الديناميكية في المجتمع، حيث أن ذلك يتم من خلال آليات، فالمعلومات «ديمقراطية» بمعنى أنها تعطي للمؤسسات طابعاً ديمقراطياً. وطالما لا يوجد تناقض بين الديمقراطية والسوق، بل يكمل كل منهما الآخر، في هذا السياق، تحتاج الدولة إلى لعب دور رئيسي في التنمية، وإرساء الأساس للبنية التحتية والمؤسسات.

الاهتمام بالمواضيع المؤسسية من قبل الباحثين في اقتصاديات التنمية والجهات الفاعلة التابعة للمؤسسات الدولية، وتعتقد هذه الجهات الفاعلة أن مبدأ الصلاحية يحدد اختيار النظام القانوني. ولكي يعمل السوق بفعالية، تلعب الدولة دور منظم السوق وليس كمشارك في السوق، وذلك من خلال سن قوانين لحماية الملكية واحترام العقود الموقعة، مع سن قوانين للمنافسة وحماية المنتجين والمستهلكين، هذه هي الأمور التي تتحكم في عمل قانون السوق.

وإذا تمكنت المؤسسات الاجتماعية من الاضطلاع بهذه الأدوار بفعالية، فإن الجهود والموارد المتخصصة التي يحتاجها الأفراد لضمان الممارسة الفعالة لحقوقهم في مختلف المعاملات ستتنخفض، وبالتالي ستتنخفض تكاليف المعاملات والتكلفة الإجمالية لممارسة الأعمال التجارية. ويؤدي ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية الاقتصادية وزيادة حجم معاملات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتصدير، وبالتالي خلق حالة من النمو والانتعاش الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة كفاءة السوق.

وبناء على ذلك يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

• الإطار المؤسسي مهم من حيث:

١. السيطرة على الأسواق بحيث تعمل بكفاءة، سواء كانت أسواقاً للسلع والخدمات، أو أسواق رأس المال، أو أسواق العمل، أو المعاملات التجارية المختلفة التي يضبطها القانون.

٢. توفير الحوافز وفرص النجاح ضمن الإطار القانوني وليس خارجه، أي توفير إطار قانوني للاستثمار يبني ويوجه الاقتصاد من خلال حوافز تعتمد على أهمية القطاعات الاقتصادية.

الانحرافات في كفاءة السوق في أداء وظائفه أدت إلى ظهور أسواق موازية توفر فرصاً أفضل وأرباحاً أكبر من السوق الرسمية، وكل هذا إما بسبب عدم وجود إطار قانوني أو على الرغم من القانون والردع موجود ولكن القانون متبع.

تعتبر الحماية القانونية للأنشطة الاقتصادية من خلال الآليات التشريعية من المهام الأساسية للدولة، ولا يمكن لهذه الحماية أن تكون فعالة إلا بوجود مؤسسة قضائية عادلة ومحيدة.

العلاقة الوثيقة بين القانون والاقتصاد

ومن أهم طرق تقييم مستوى الاقتصاد: هذه هي نوعية وقوة قوانين الاقتصاد، لأن الإنسان الاقتصادي لن يتمكن من تحقيق النجاح إذا لم يترجم أهدافه وخطته الاقتصادية إلى واقع. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة النمو الاقتصادي.

وهذا يعكس، على سبيل المثال، مدى تعقيد ودقة هذه الأهداف واختبارها؛ فالمعيار الأهم لتحديد مستوى مخاطر الأعمال في أي بلد هو النظر أولاً إلى جودة وشفافية قوانين الدولة و فقط بشكل ثانوي. درجة الالتزام بإنفاذ تلك القوانين. غالباً ما يرتجل بعض المديرين التنفيذيين أو يتخذون نهجاً مخصصاً لاتخاذ القرارات التي تميل أحياناً إلى أن تكون مخالفة لأحد الأنظمة، أو قد تكون مخالفة لقرارات مماثلة سابقة، بينما إذا ركزوا على إصلاح وتحديث النظام لمواكبة وتيرة الرؤية الاقتصادية الحديثة، والتي كان من الممكن أن تكون أكثر فائدة.

ويمكن القول أيضاً أن الإصلاح القانوني هو إصلاح جذري لمشكلة ما لأنه يشكل أساساً جديداً لحل المشكلات وليس مجرد تصحيح الأخطاء أو الصعوبات. لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، يجب علينا الالتزام بتحديث وتطوير أنظمة أعمال أكثر تقدماً، لأنه بدون تطوير أنظمتها الأساسية كقيادة في البناء، لا يمكن للأنظمة القديمة أن تساعد في بناء اقتصاد تنافسي وحديث، وفي ظل هذا الطرف؛ أعتقد أن يجب إدخال نظام تجاري جديد ومتكامل يغطي أكبر عدد ممكن من الجوانب، ويلبي احتياجات العصر، ويشبه أحدث قوانين التجارة الدولية، ولا ينبغي للمستثمرين أن يظلوا ضحايا للحرب التجارية.

المضاربة والأحكام الشخصية بين المحاكم والمسؤولين. لقد حان الوقت لأن يصبح الاقتصاد السعودي اقتصاداً منظماً. حديثة وشفافة، مع العديد من أنظمة الأعمال الحديثة والمتطورة. وما زلنا ننتظر أنظمة مهمة مثل نظام الإفلاس، وبالإضافة إلى هذا الأمر هناك جوانب كثيرة تحتاج إلى تنظيم وتحديث لصياغة القوانين والأنظمة الخاصة

به، ولا بد من مواكبة تطور القضاء. إصلاح النظام وتطويره إلى نظام حديث وفعال للنظام القضائي، ومن أهم ما نحتاجه في هذا الصدد؛ ضرورة وجود آلية لضبط الخلافات والتباينات في الأحكام القضائية، وهو ما يتطلب تقنينها والامتثال لها. مع سوابق قضائية هرمية، وعلى غرار المؤسسات القضائية المتقدمة في جميع أنحاء العالم، ليس هناك شك في أنه تم بذل جهد كبير لتحقيق هذا المطلب. نتمنى لهم النجاح. وبينما يتابع الخبراء عددًا كبيراً من القوانين والمعاهدات الدولية الصادرة في كل فترة، بالإضافة إلى الشركاء الاقتصاديين السعوديين، يتم مراجعة القوانين وسنّها بشكل مستمر، لذلك من الضروري مواكبة التغييرات. ويتم مراجعة الأنظمة السعودية لتتكيف مع هذه التطورات وتواكبها، وأحياناً للتعامل معها إذا كانت هناك مخاطر اقتصادية.

